May 2010

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية

الدورة الخامسة

بوكيت، تايلند، 27 سبتمبر/أيلول - 1 أكتوبر/تشرين الأول 2010

تحسين التقارير المرحلية عن تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والأحكام المتصلة بتربية الأحياء المائية والمصائد القائمة على التربية واقتراح إعادة النظر في آلية رفع التقارير عن المدونة باستخدام استبيان تفاعلي

الموجز

تتألف هذه الوثيقة من جزأين: حالة التقدُّم المحرز في تنفيذ الأحكام ذات الصلة بتربية الأحياء المائية والمصايد القائمة على التربية من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لعام 1995، حسب ما أبلغت به البلدان الأعضاء، واقتراح بشأن تحسين الرصد العالمي والتقارير المقدَّمة من البلدان بشأن التقدُّم المحرز في الامتثال لتلك الأحكام. ويعرض الجزء الأول الحالة الراهنة وبعض اتجاهات التقدُّم المحرز في التنفيذ عالمياً وإقليمياً استناداً إلى البيانات القابلة للمقارنة المستمدة من مسوحات أعوام 2004 و2006 و2008. وبالنظر إلى قلة عدد الردود والانخفاض عموماً في مستوى نوعية المعلومات الواردة في المسوحات الاستبيانية، فإن من العسير إدراك حجم المساعدة التي يتطلبها الأعضاء لتحسين تنفيذ أحكام المدونة. ويشكّل ذلك مبرراً للجزء الثاني الذي يقترح اعتماد استبيان معدل ومواصلة النهوض بآلية الإبلاغ في أعقاب التوصيات الصادرة عن الدورة الرابعة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية. واللجنة الفرعية مدعوة للتعليق على التحليل والاقتراح، والتوصية بإجراءات محدَّدة لمتابعة وضع وتنفيذ آلية الإبلاغ الموصى بها، والتوصية بإطار زمني لإنجاز المهمة.

اتجاهات التقدُّم المحرز في تنفيذ أحكام مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد المتصلة بتربية الأحياء المائية والمصايد القائمة على التربية

مقدمة

1- ترصد المنظمة تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لعام 1995 (المشار إليها فيما بعد باسم "المدونة") من خلال استبيان موحَّد يوزَّع على البلدان الأعضاء وأجهزة المصايد الإقليمية والمنظمات غير الحكومية.[1] ويشمل الاستبيان أقساماً تتعلق بتربية الأحياء المائية، وبخاصة المادة 9 وبعض العناصر المنصوص عليها في المادتين 5 و10.

2- وتنص المادة 4-2 من المدونة، من بين أمور أخرى، على أن تقوم المنظمة برفع تقارير إلى لجنة مصايد الأسماك عن تطبيق وتنفيذ المدونة. وفي هذا الصدد، تستعرض أمانة لجنة مصايد الأسماك كل سنتين الردود التي تتلقاها من البلدان الأعضاء في المنظمة، وأجهزة المصايد الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، على استبيان موحَّد بشأن تنفيذ المدونة، وتبلغ لجنة مصايد الأسماك بالتقدُّم المحرز. كما تستعرض أمانة اللجنة الفرعية بانتظام التقدُّم المحرز في تنفيذ الأحكام المتصلة بتربية الأحياء المائية من المدونة[2، 3] باستخدام نفس المنهجية وتعرض ذلك على اللجنة الفرعية للمناقشة واتخاذ القرار. وهذا التقرير هو الرابع من نوعه الذي تعده أمانة اللجنة الفرعية.

3- وهذا التقرير: (1) يوجز المعلومات المقدمة من البلدان الأعضاء رداً على مسح عام 2008 ويقارنها بالردود المقدَّمة على مسحي عامي 2004 و 2006 من أجل تقييم التحسينات المحتملة؛ (2) يقترح استبيانا وآلية جديدة لتقديم التقارير من أجل تحسين عملية الإبلاغ.

4- وفي عام 2008، رد 66 بلداً[4] (43 في المائة من البلدان التي تلقت الاستبيان). وكانت ردود هذا العام أقل من ردود عام 2006 (81 بلداً، أي 52 في المائة) ومكافئة تقريباً لردود عام 2004 (67 بلداً، أي 43 في المائة). وكانت مثل هذه الردود المنخفضة مبعثاً للقلق قبلا. وتواصل لجنة مصايد الأسماك ولجنتها الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية التصدي للمسألة المتصلة بعدد الردود ونوعيتها، ودعت إلى التركيز بشكل خاص على تربية الأحياء المائية والتجارة من خلال مسوح منفصلة في إطار كل لجنة فرعية.[5]

---

1 استبيان لرصد تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التي أقرتها المنظمة في عام 1995، وخطط العمل الدولية بشأن قدرات الصيد، وأسماك القرش والطيور البحرية، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، واستراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية والاتجاهات السائدة فيها.

2 المنظمة. 2002، و 2003، و 2006، و 2008. التقدُّم المحرز في تنفيذ الأحكام ذات الصلة بتربية الأحياء المائية من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. COFI:AQ/I/2002/4، 26 صفحة؛ COFI:AQ/II/2003/4، 12 صفحة؛ COFI: AQ/III/2006/3، 16 صفحة.

3 المنظمة. 2008. التقدُّم المحرز في تنفيذ الأحكام ذات الصلة بتربية الأحياء المائية و مصائد الأسماك القائمة على التربية من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. الدورة الرابعة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية بويرتو فاراس، شيلي، أكتوبر/تشرين الأول 2008. COFI:AQ/IV/2008/4، 11 صفحة. ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/013/k2846e.pdf

4 المنظمة 2009. سير العمل في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وخطط العمل الدولية والاستراتيجية ذات الصلة. الدورة الثامنة والعشرون للجنة مصايد الأسماك، روما، إيطاليا، 2-6 مارس/آذار 2009. COFI/2009/2. ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/015/k3833e.pdf

5 يشير تقرير الدورة السابعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك إلى أنه قد تم الاتفاق على "... ضرورة أن تقوم كل من اللجنة الفرعية للأحياء المائية واللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك على التوالي بتحمُّل مسؤولياتها فيما يتعلق برصد تنفيذ المادتين 9 و 11 من المدونة، على أن يتم تحديد الشكل العام وتواتر عمليات الرصد بمزيد من التفصيل بواسطة اللجنتين الفرعيتين في دورتيهما في 2008؛ وأن تشتمل تقارير اللجنة الفرعية التي تقدَّم مستقبلاً إلى لجنة مصايد الأسماك على معلومات بشأن التقدُّم المحرز في تنفيذ هاتين المادتين (الفقرة 21)".

5- ولا تشمل هذه الوثيقة تقارير أجهزة مصايد الأسماك الإقليمية والمنظمات غير الحكومية الدولية أو إجراءات المنظمة باستثناء الإجراءات المتعلقة بتحسين الإبلاغ. على أن عدد الردود على استبيان عام 2008 ، والبالغ 66 رداً، يحد من التحليل الذي يمكن إجراؤه ويتيح فحسب إجراء مقارنة عامة، وفي أفضل الحالات، إجراء مقارنة نوعية مع المجموعة السابقة من الردود المقدَّمة من 67 بلداً و81 بلداً في عامي 2004 و2006 على التوالي. وبالتالي فإن الوثيقة توفر في المقام الأول إشارات إلى الحالة والاحتياجات في عام 2008 وتمنح اهتماماً أقل إلى الاتجاهات المؤقتة.

الحالة العامة

6- **الأولوية الممنوحة لتربية الأحياء المائية:** في عام 2008، اعتبرت نسبة تبلغ 61 في المائة من البلدان التي قدَّمت تقاريرها أن تنمية قطاع تربية الأحياء المائية يمثّل أولوية عليا. ولا غرابة في أن إقليم آسيا مازال يوجد به عدد كبير من البلدان التي تمنح أولوية عليا لتربية الأحياء المائية (82 في المائة)، ويليه إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة 77 في المائة، ثم الشرق الأدنى بنسبة 57 في المائة. وفي كل الأقاليم الأخرى كانت نسبة أولوية تربية الأحياء المائية تبلغ نحو 50 في المائة.

7- **الإطار القانوني والمؤسسي:** أشارت نسبة 53 في المائة من البلدان التي ردت على الاستبيان في عام 2008 إلى أن لديها إطاراً من نوع ما. وفي الواقع فقد شهدت جميع الأقاليم تحسناً في هذا المجال بالمقارنة بما كان عليه الحال عام 2004. وعلى غرار التقارير السابقة فإن معظم الردود افتقرت إلى التحديد مما حال دون تقييم مدى ملاءمة أو فعالية الأُطر التنظيمية. على أن بعض الأسئلة التالية تلقي المزيد من الضوء على تلك المسألة.

8- **مدونات الممارسات:** أشارت نسبة 68 في المائة من البلدان التي ردت على الاستبيان عام 2008 إلى اعتماد الوكالات الحكومية مدونة ما من مدونات الممارسات؛ وأبلغت نسبة 33 في المائة عن اتباع المنتجين لمدونة ما؛ وأفادت نسبة 25 في المائة بوجود مدونات للجهات المورِّدة ونسبة 23 في المائة بوجود مدونات للجهات المصنِّعة.

9- **تقييم الأثر البيئي:** أعلنت نسبة 47 في المائة من البلدان التي ردت على الاستبيان عن توافر نظام لتقييم الأثر البيئي عام 2008. وأشارت نسبة 62 في المائة من البلدان في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و60 في المائة في آسيا، وأكثر من 50 في المائة في أفريقيا وأمريكا الشمالية إلى أنها تجري تقييمات للأثر البيئي بشكل ما قبل الشروع في عمليات تربية الأحياء المائية. وفيما يتعلق بالفعالية، رأت نسبة 32 في المائة فقط من البلدان التي أبلغت عن إجراء تقييمات للأثر البيئي في جميع الأقاليم عام 2008 أن تلك التقييمات كانت "فعالة" بينما أشارت معظم البلدان إلى صعوبات و/أو قصور في إجراء عمليات تقييم الأثر البيئي. وعلى غرار ما ورد في التقرير السابق فإن تنوع الردود وطلبات المساعدة المتعلقة بهذا الموضوع تكشف جزئياً عن الافتقار إلى مؤشرات أو تقدير للأداء لتقييم "فعالية" عملية تقييم الأثر البيئي.

10- **رصد عمليات تربية الأحياء المائية:** أشارت نسبة 42 في المائة إلى توافر شكل ما من أشكال الرصد عام 2008. وعلى ما يبدو فإن لدى نسبة 45 في المائة من البلدان المبلغة في أفريقيا، و60 في المائة من البلدان في آسيا، و62 في المائة من البلدان في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و43 في المائة من البلدان في الشرق الأدنى، و14 في المائة من البلدان في أوروبا نظاماً للرصد. وذكرت نسبة 39 في المائة فقط من البلدان المبلغة عام 2008 بأن أنشطة رصد عمليات تربية الأحياء المائية كانت "فعالة". وأشارت معظم البلدان إلى أنواع مختلفة من أوجه القصور والمعوقات في وضع نُظم فعالة للرصد. وكشفت الردود عن عدم وجود أي فهم مشترك لما ينبغي رصده وكيفية رصده.

11- **استخدام الأصناف غير المحلية في تربية الأحياء المائية:** في عام 2008، أشارت نسبة 66 في المائة إلى وضع بعض الأحكام للتقليل قدر المستطاع من الآثار المحتملة لاستخدام الأصناف غير المحلية، وذكرت نسبة 33 في المائة من تلك البلدان إلى أن تلك التدابير كانت فعَّالة. وكانت هناك فروق واسعة بين الأقاليم؛ فقد نفذ كلا البلدين في أمريكا الشمالية بعض التدابير للتقليل من الآثار المحتملة، إلى جانب نسبة 73 في المائة في آسيا، و71 في المائة في الشرق الأدنى، و62 في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و50 في المائة في أفريقيا.

12- **ترويج الأساليب الرشيدة لتربية الأحياء المائية لدعم المجتمعات الريفية ومربي الأسماك وأصحاب المصلحة الآخرين:** صنِّفت مختلف الردود، من حيث المحتوى والعناصر والنطاق، إلى أربع فئات: (1) المؤسسات (التي شملت السياسات والاستراتيجيات والمعايير والأنظمة)؛ (2) تكنولوجيات تربية الأسماك والتدريب؛ (3) البنية الأساسية والمرافق العامة (مثل محطات التفريخ الحكومية)؛ (4) الدعم الاقتصادي لمربي الأسماك. كما استُخدمت نفس الفئات لتصنيف الإجابات على السؤال 17 (أ) الذي يطلب معلومات عن المساعدة المطلوبة لتنفيذ تلك التدابير السالفة الذكر وذلك لتيسير التحليل المقارَن.

13- **تنفيذ التدابير وطلبات المساعدة:** وفي عام 2008، أشارت نسبة 58 في المائة من البلدان التي قدَّمت تقارير إلى تنفيذ تدابير مؤسسية، ونسبة 20 في المائة إلى اتخاذ تدابير بشأن إدخال التكنولوجيا والتدريب، وأكدت نسبة 11 في المائة تنفيذ البنية الأساسية/المرافق و5 في المائة توفير الدعم الاقتصادي.

14- وأكدت نسبة 91 في المائة من البلدان الآسيوية التي ردت على الاستبيان اعتماد بعض التدابير المتعلقة أساساً بالتكنولوجيا والمساعدة التدريبية والتدابير المؤسسية. وتشير طلبات المساعدة إلى اهتمامات مماثلة.

15- ونفَّذت نسبة 91 في المائة من البلدان الأفريقية التي ردت على الاستبيان تدابير مؤسسية. وأشارت نسبة 9 في المائة فحسب إلى تنفيذ تدابير مرتبطة بالتكنولوجيا والتدريب؛ ويشكِّل ذلك أكبر نسبة من طلبات المساعدة المقدَّمة من أفريقيا. وإضافة إلى ذلك فقد أفادت نسبة 9 في المائة فحسب من البلدان التي قدَّمت تقارير بإنشاء بنية أساسية/مرافق عامة، وتنفيذ تدابير للدعم الاقتصادي للمزارعين. ومقارنة بالأقاليم الأخرى، فقد قدَّمت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأفريقيا وآسيا معظم طلبات المساعدة فيما يتعلق بالتدابير المؤسسية والتكنولوجيا والتدريب.

16- وإجمالاً، فقد كشفت المسوحات التي أُجريت خلال السنتين الماضيتين عن حدوث بعض الانخفاض في تنفيذ أحكام مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد فيما يتصل بتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك القائمة على التربية. وقد يكون مثل هذا "الانخفاض" ناجماً، وبشكل جزئي على الأقل، عن نظام الإبلاغ ذاته حيث أن عدد البلدان التي بعثت بردود على الاستبيان كان أقل عام 2008 وأن البلدان التي سبق لها أن أبلغت عن قيامها بتنفيذ بعض الإجراءات؛ مثل الأطر المؤسسية أو نظم تقييم الأثر البيئي،لم ترد على استبيان عام 2008. وفي بضع حالات أيضاً فإن البلدان التي أبلغت عن اعتماد إطار في فترة السنتين السابقة أشارت إلى أنه ليس لديها مثل هذا الإطار في التقرير الحالي. وقد تُعزى هذه الحالة إلى تبدل الجهة القائمة بالرد أو وجود تفسيرات متباينة للسؤال خلال فترات الإبلاغ المختلفة. ونتيجة لذلك، وبالنظر إلى انخفاض عدد الردود ونوعيتها فقد تعذَّرت صياغة تحليل يمثِّل القطاع على نطاق العالم. ولذلك من المهم ومن الملائم في هذه الآونة مواصلة جهود تحسين إجراءات الإبلاغ.

تحسين الإبلاغ عن تنفيذ أحكام مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد المتصلة بتربية الأحياء المائية والمصايد القائمة على التربية

مقدمة

17- على الرغم من قيام المنظمة برصد تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد باستخدام ردود البلدان الأعضاء على استبيان موحَّد فإن هبوط معدل الرد وعدم انتظام التقارير وتدني نوعية الإجابات قد حال دون إجراء الأمانة لتقييم مفصَّل للتقدُّم الشامل المحرز على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو القطري.

18- وطلبت كل من لجنة مصايد الأسماك واللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية إلى المنظمة إعداد استبيان لتقدير حالة امتثال الدول لأحكام تربية الأحياء المائية المدرجة في المدونة. واستجابة لذلك قامت المنظمة بوضع نموذج للإبلاغ (أي استبيان) خاص بتربية الأحياء المائية لاستكمال القسم الخاص بهذه التربية في الاستبيان الشامل للمدونة المذكورة. وعُرض مشروع الاستبيان على الدورة الرابعة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية عام 2008.[6] وأوصت اللجنة الفرعية بالمزيد من الإجراءات بشأن الاستبيان، وهو ما أقرته لجنة مصايد الأسماك في دورتها الثامنة والعشرين (روما، مارس/آذار 2009).

19- وشملت الإجراءات الموصى بها تعديل النسخة النموذجية للاستبيان واختبارها في مختلف الأقاليم بما يراعي الظروف البيئية المتباينة للقطاع ويكفل قابلية التطبيق على المستوى العالمي. وجرت التوصية باتخاذ إجراءات التعديل التالية: 1) جعل الاستبيان أكثر اتساماً بالشمول والطابع العمومي؛ 2) اعتماد معايير قياس خاصة بكل بلد ومرتبطة بالأقسام ذات الصلة في المادة 9 من المدونة؛ 3) وضع أحكام لاستكمال التصنيفات بمعلومات سياقية؛ 4) ضمان التمييز بين المعايير المتعلقة بإعداد المبادرات والمعايير الخاصة بتنفيذها.

20- وتنفيذاً لهذه التوصيات فقد نُظمت عملية اختبار نموذجي للاستبيان الجديد. وتُعرض فيما يلي الأنشطة المعنية ونتائجها.

العملية

21- **الأنشطة.** تشمل هذه الأنشطة ما يلي: (1) إعادة صياغة الاستبيان بناء على توصيات الدورة الرابعة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية؛ (2) قيام مجموعة مختارة من الخبراء وجهات الاتصال من مختلف الأقاليم بالرد على الاستبيان وتقييمه؛ (3) عقد حلقة عمل للخبراء لوضع النسخة النهائية للاستبيان والتوصية بها إلى جانب الإجراءات الاستراتيجية والتقنية المتعلقة باستخدامها. ونُفذت جهود الاختبار والتقييم خلال نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2009 بينما عُقدت حلقة عمل الخبراء بين 12 و15 يناير/كانون الثاني 2010 في بانكوك، تايلند.

22- **الغرض.** استرشدت الأنشطة بالغايات التالية: (1) تقدير تقدم الامتثال إلى أحكام المدونة المتعلقة بتربية الأحياء المائية على المستوى العالمي؛ (2) تحديد الدول للعوائق والاحتياجات المتصلة بالتنفيذ الفعال؛ (3) العمل كأساس للتقييم الذاتي الذي تجريه الحكومات لقدرتها على الامتثال إلى أحكام المدونة المتعلقة بتربية الأحياء المائية. وتحقيقاً لما تقدم، فإنه ينبغي أن يكون الاستبيان قادراً على جمع البيانات التي تكفل: إرساء **علامات قياس** لحالة الامتثال، على أن تكون

[6] الفقرات 30 و33 و34. الدورة الرابعة للجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية، بويرتو فاراس، شيلي، أكتوبر/تشرين الأول 2008
ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/011/i0615t/i0615t00.pdf.

متوائمة مع قدرة كل بلد، ووضع **مؤشرات** كمية ونوعية للأداء فيما يتعلق بإجراءات محددة للامتثال، و**قياس** الأداء و**تحديد المؤشرات والاحتياجات الرئيسية المتصلة** بالتنفيذ الفعال للمدونة. وشملت العوائق عوامل خارجية مثل التغير المناخي.

23- **المشاركة.** رد أحد عشر خبيراً وجهة اتصال ينتمون إلى كل من: شيلي والصين والهند وكينيا والنرويج ومنظمة قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أمريكا الوسطى (بالنيابة عن بلدان أمريكا الوسطى) وبالاو والفلبين وجزر سليمان وتونغا وتركيا وفيت نام على مشروع الاستبيان عبر الاتصالات الإلكترونية. كما طُلب إلى المشاركين تقييم الاستبيان استناداً إلى خطوط توجيهية للتقييم. وعُرضت نتائج الردود الاختبارية والتقييم ونوقشت في حلقة عمل للخبراء.

24- **هيكل الاستبيان.** تألف الاستبيان من ثلاثة أقسام هي: القسم الأول ويُعنى **بمدى الامتثال** لحكم من الأحكام أو لجوانب منه. ولهذا القسم ثلاثة أجزاء ترمي إلى تقدير درجة امتثال: (1) آليات الإدارة الأساسية لتطبيق أحكام المدونة، (2) إجراءات الإدارة الداعمة، (3) الإجراءات التي تعزز من تنفيذ الآليات الأساسية. أما القسم الثاني فيهدف إلى تقدير **قدرة الدولة على دعم** الامتثال. ويتولى القسم الثالث جمع **البيانات التي تعكس الأولويات** في مجال تنمية تربية الأحياء المائية، بما في ذلك الاتجاهات البرامجية والآليات الداعمة لمختلف جوانب الجهود الإنمائية. وسعت معظم الأسئلة إلى استخلاص معلومات محددة أو "سياقية" تدعم أو توضح بعض الردود الواردة في القسمين الأول والثاني.

25- **سمات الاستبيان.** جرى وضع واختبار الاستبيان في صيغتين هما صيغة برنامج "ورد" وصيغة برنامج "إكسل". وتتيح صيغة إكسل توفير معلومات مرتدة فورية من المجيب لأنها تتضمن معادلات لاستخلاص علامات وسطية من القسمين الأول والثاني. ويمكن تضمين بروتوكولات تحليلية أخرى، وجميعها بروتوكولات تفاعلية آلياً وبمقدور المنظمة القائمة بالرد على الاستبيان أن تستخلص معلومات فورية مرتدة من التقدير. ومن وجهة نظر منظمة الأغذية والزراعة، فإن بمقدور صيغة "إكسل" تيسير التحليل. كما أن بالمستطاع إعداد تقرير مخصوص السمات لدولة معينة أو مجموعة من الدول بسهولة. وتعتبر صيغة "ورد" صيغة بديلة يمكن إدماجها يدوياً في صيغة "إكسل" لأغراض التحليل.

26- **معايير التقييم.** استرشد الخبراء بصحيفة تقييم مرفقة بالاستبيان وركزوا على ثلاثة معايير تقديرية ذات صلة وهي: سمات الاستبيان، وفائدته، وفعاليته. وكانت مكونات كل معيار هي التالية: (1) السمات الأصيلة للاستبيان، بما في ذلك هيكله الشامل وهيكل الأسئلة؛ (2) فائدة الاستبيان من زاوية الاحتياجات الحكومية التي تتضمن تقدير حالة الامتثال، والقدرات، والعوائق، وتحديد الاحتياجات ذات الأولوية؛ (3) فعالية الاستبيان في إرساء علامات القياس، ومؤشرات الأداء، وقياس الأداء.

27- **نظام التقييم.** تم تحليل ثلاثة جوانب للاستبيان هي: (1) ما إذا كان تصميم الاستبيان مناسباً، (2) ما إذا كان سيحقق أغراض المسح، (3) ما إذا كان سيحقق مهامه؟. وناقشت حلقة عمل الخبراء نتائج تحليل الردود على هذه الأسئلة.

28- **حلقة عمل الخبراء.** كان الهدف الرئيسي لحلقة العمل هو النهوض بفعالية الاستبيان الجاري اختباره كأداة لتقييم الامتثال وقدرة الحكومات على الامتثال للأحكام المتعلقة بتربية الأحياء المائية في المدونة. وتألفت الحلقة من أربعة أنواع من الأنشطة هي: عرض المعلومات الأساسية وأوراق العمل؛ ومداولات مجموعات العمل، ومداولات الجلسة العامة، وصياغة التوصيات. وتمشياً مع التحليل فقد خلصت مناقشات حلقة العمل إلى الملاحظات الموصوفة أدناه.

29- وخلص تقييم لمحتوى الاستبيان في صيغته الجديدة إلى أنه يُعنى بشكل كاف بكل أحكام المادة 9 والأحكام ذات الصلة من المادتين 2 و10 من المدونة. كما يغطي هذا المحتوى جميع العناصر المعنية للخطوط التوجيهية للمدونة التي تتناول التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية.[7] كما لاحظ التقييم أن المادة 9 من المدونة تفتقر إلى العناية بأمر بعض المسائل التي انبثقت منذ اعتماد هذه المدونة عام 1995.

30- ولاحظت حلقة العمل ضعف الاهتمام بالمسائل الاجتماعية لتربية الأحياء المائية في المادة 9. وكان هناك عنصر مفقود مهم آخر هو النظر في الضغوط الخارجية التي يتعرض لها القطاع مثل التغير المناخي أو تقلبات الأسواق العالمية. ويمكن لهذين العنصرين المفقودين أن يؤثرا على استدامة القطاع. وهكذا فإن الاستبيان بصيغته الجديدة يسعى إلى التماس المعلومات عن المسائل الاقتصادية - الاجتماعية ويشمل قضايا العوامل المؤثرة الخارجية.

31- وأكدت حلقة العمل أهمية الجودة (السلامة، المصداقية، الدقة، الشمول) بالنسبة للمعلومات ولكفاءة الحصول عليها. ولوحظ أنه يمكن أن يكون هناك في بلد ما عدد من المصادر المؤسسية للبيانات، وهو ما يتطلب نظاماً مناسباً حسن الترتيب للبحث عن البيانات والمعلومات، وتجميعها، وتدقيقها.

32- وسلطت حلقة العمل الأضواء على قضية خلافية تتعلق بموضوعية الردود أو بالتردد في تقديمها. وأقرت الحلقة بأن أي تقييم ذاتي ينزع إلى الاتسام بقدر من الميول الذاتية أو التحيز غير أن الأمر الأهم هو التحيز المرتبط بمسائل حساسة، وهو ما قد يكون أيضاً سبباً في انخفاض عدد الردود. وفيما يتصل بالمسألة الأخيرة لاحظت الحلقة حالات سعت فيها المنظمات إلى القول بأن الامتثال إلى حكم المدونة الداعي إلى نشر التقارير الانتقادية قد خلّف عواقب ضارة على قطاعات تربية الأحياء المائية أو مصايد الأسماك في بعض الدول. وفي هذا الصدد أُشير إلى أن السياسة التي تحض على الشفافية (عوضاً عن الكتمان) ستؤدي إلى تعزيز الطروح والمناقشات الموضوعية وستسهم في النهوض بأداء القطاع وبصورته.

33- وأقرت الحلقة بأن هناك تبايناً واسعاً في القدرات وفي حوافز الرد، وهو ما يتطلب تدعيم قدرات المؤسسات المسؤولة، أي جهات الاتصال، والسعي إلى النهوض بتفهم وتقدير أغراض الردود والمنافع المتأتية منها.

34- وأكدت حلقة العمل أهمية جعل الاستبيان مريحاً وجليا. كما لاحظت أن طول الاستبيان والواسطة المرتبطة بالرد على استبيان مطول وكثيف البيانات يمكن أن يكونا من بين العوامل الرئيسية في انخفاض عدد الردود أو في رداءة نوعية البيانات. وقد يكون الاستبيان التفاعلي أكثر طولاً وشمولاً غير أنه له سمتين جذابتين هما: أنه يستطيع أن يوفر معلومات مرتدة فورية ومن ثم فائدة محسوسة فورية للمجيب. وسيسهم ذلك في المحافظة على اهتمام المجيب.

35- وعزى الخبراء انخفاض معدل الردود ورداءة نوعية البيانات إلى المسائل التالية: (1) تعقيد الاستبيان وافتقاره إلى الوضوح؛ (2) الاعتقاد بأن الردود "ستذهب في مهب الريح"؛ (3) الافتقار الفعلي أو المتصور إلى المنافع بالنسبة للبلد المبلِغ؛ (4) الاعتقاد بأن بعض أجزاء الاستبيان تمس مسائل حساسة؛ (5) غموض مسار التوزيع ومسؤوليات الرد ضمن البلدان.

---

7 الخطوط التوجيهية الفنية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الصيد الرشيد. رقم 5. روما، المنظمة، 1997. الصفحة 40 (من النص الإنكليزي) (متاحة على العنوان الإلكتروني التالي: http://www.fao.org/docrep/003/w4493e/w4493e00.htm

36- ولاحظت حلقة العمل أن الاستبيان الجديد يحدد الفجوات عوضاً عن الأولويات أو الاحتياجات. غير أن تقسيم الأسئلة إلى أساسية، وداعمة، ومعززة لا يتيح تحديد الفجوات الحرجة على أنها مجالات تستحق الأولوية في الاهتمام. وسيسفر تحليل النتائج عن تحديد مجالات الضعف الإقليمية أو العالمية فيما يتعلق بالامتثال. وسيشكل ذلك المرتكز لاقتراح منظمة الأغذية والزراعة لبرامج عالمية وإقليمية لمعالجة أمر أوجه القصور أو الفجوات الأساسية. وتمشياً مع استنتاجات حلقة العمل فقد تم إعداد نسخة معدلة (الملحق الأول) من الاستبيان، كما وضع الخبراء التوصيات المحددة التالية.

التوصيات الرئيسية

37- دعت الحاجة إلى المزيد من التحسينات في الاستبيان فيما يتعلق بنظام التصنيف، أي مقياس التصنيفات، والإرشادات الموفرة لتحديد التصنيفات. ويجري حالياً توفير معلومات سياقية للتعليق على التصنيف وتوضيحه. وتعكس النسخة المعدلة من الاستبيان التحسينات والتوصيات النهائية الأخرى.

38- وسيجري إعداد كتيب إرشادات للمؤسسات والموظفين الذين يتولون إرسال الردود لضمان جودة البيانات وتيسير مهمة الرد على الاستبيان. ويتألف الاستبيان الحالي من قسمين. واتُخذت توصية باستحداث قسم ثالث كصفحة عمل تمهيدية لجمع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بأغراض البلد المجيب فحسب. وقد يكون هذا القسم جزءاً من كتيب الإرشادات.

39- وتشمل استراتيجيات الإدارة الفعالة للاستبيانات واستخلاص الردود ما يلي: (1) توصية إلى الحكومات بتعيين جهة اتصال مؤسسية قطرية مسؤولة عن تنسيق الردود على الاستبيان بالنظر إلى العناصر متعددة التخصصات وانخراط وكالات أو مؤسسات مختلفة حسب الاقتضاء؛ (2) وجوب إرساء آلية للحوار بين المحلل (في منظمة الأغذية والزراعة) وجهات الاتصال بغية ضمان جودة البيانات؛ (3) الحاجة إلى إبراز فائدة المدونة، ولاسيما أهميتها كأداة لمساعدة البلدان في تقييم وتحسين قدراتها للامتثال للمدونة، وفي تطوير قطاع مستدام لتربية الأحياء المائية عموما.

40- التقارير المرفوعة إلى الحكومات: يمكن لمنظمة الأغذية والزراعة، بناء على الطلب، أن تعد تقريراً مخصوصاً لكل دولة على حدة. وهذا التقرير سري ويمكن أن يزود الدولة المتلقية بالمشورة الأولية لأغراض تحسين قدرتها على تطوير وإدارة قطاع مسؤول وآخذ بالتقدم لتربية الأحياء المائية. وتُحض المنظمة والمنظمات الأخرى على استخدام المعلومات المستخلصة من الاستبيان في استحداث برامج للمساعدة التقنية لبلد ما أو لمجموعة من البلدان.

41- وتُحث الحكومات على استحداث تقارير للتقييم الذاتي باستخدام علامات القياس الخاصة بها، حيث أن ذلك كان أبرز المخرجات المهمة للردود على الاستبيان.

تنفيذ نظام الإبلاغ الجديد

42- يمكن أن يُختبر نظام الإبلاغ الجديد، المؤلف من استبيان مخصوص عن تربية الأحياء المائية وعملية لرفع التقارير، اختباراً كاملاً خلال الفترتين الماليتين المقبلتين مع اعتماد أحكام للاستعراض وإدخال بعض التعديلات. ويجري تطوير الواجهة البينية الإلكترونية ضمن نظام الإبلاغ الشبكي وذلك لغرض اختبار الاستبيان الكامل للمدونة، وسيعرض ذلك على الدورة التاسعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك.[8]

توقيت التقارير

43- كل سنتين.

الإجراءات المقترح اتخاذها من اللجنة

44- إن اللجنة مدعوة إلى النظر في هذه المسألة الهامة وأن تقوم في ضوء العرض التوضيحي بما يلي:

- التوصية باعتماد الصيغة المقترحة للاستبيان ونظام الإبلاغ للاختبار التجريبي على مدى فترتين من فترات رفع التقارير
- التوصية بإجراءات محددة للمتابعة بغرض تطوير وتنفيذ الصك الراهن.

[8] الخيارات الإلكترونية لرصد تطبيق مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة. نشرة إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنظمة رقم 1039. عام 2009. ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/011/i0582e/i0582e00.pdf .

الملحق 1
النسخة المعدلة للاستبيان

حالة الامتثال للأحكام المتصلة بتربية الأحياء المائية والمصايد القائمة على التربية في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة

أولا- المقدمة

الغرض العام: تهدف المعلومات المطلوبة من الحكومة عبر هذا الاستبيان إلى استكمال تلك المعلومات المستخلصة من المسح الواسع بشأن المدونة. ويركز الاستبيان على تربية الأحياء المائية والمصايد القائمة على التربية، ولاسيما أحكام المادة 9 من المدونة. وهناك أسئلة إضافية تتعلق بقدرة إدارة النظم الإيكولوجية والاستعداد والتصدي للكوارث الطبيعية.

المخرجات المنتظرة: تتمثل المخرجات من هذا المسح بما يلي: (1) تقييم حالة تقرير الامتثال المرفوع إلى لجنة مصايد الأسماك واللجنة الفرعية المعنية بتربية الأحياء المائية، (2) القيام، حسب الطلب، بمواءمة التقارير القطرية الموضوعة للدولة الطالبة لتوفير المشورة الفنية الرامية إلى تحسين الامتثال والقدرة على الامتثال لأحكام المدونة.

أغراض المخرجات: ستُستخدم المخرجات في تقييم مدى التقدم العالمي الشامل على طريق تطبيق المادة 9 من المدونة وتحديد العوائق البارزة التي تعترض ذلك. وستزود هذه المخرجات منظمة الأغذية والزراعة والحكومات بالمرتكز اللازم لوضع تدابير للنهوض بالأداء.

ثانيا- المجيب

سيظل هذا طي الكتمان وسيستخدم نظام للترميز في تحليله.

الدولة المجيبة: _____
الوكالة: _____
الموظف
المنسق: _____
طبيعة العمل: _____
البريد
الإلكتروني:
الفاكس:
العنوان البريدي:

ثالثا- الإرشادات

من المهم إعطاء الإجابة على كل سؤال. يرجى عدم إغفال أي جواب.

يرجى الإشارة إلى توافر أو انعدام صك أو تدبير للإدارة بإدراج علامة الصفر أو كلمة لا في خانة الإجابة في حالة الانعدام. وإذا كان الرد بكلمة نعم فيرجى الإشارة إلى مدى أو درجة إنفاذ أو تنفيذ هذا الإجراء في خانة الإجابة. وهناك ثلاث علامات للإجابة بنعم هي: 1 و2 و3. يرجى الرجوع إلى كتيب الإرشادات المرفق بهذا الاستبيان للاستئناس به. ولكل سؤال هناك توضيح لمساعدتكم

على تقرير العلامة. وينبغي العناية بأمر مسائل مصايد الأسماك القائمة على التربية عندما تكون مهمة.

القسم الأول: حالة الامتثال

الجزء 1 صكوك وإجراءات الإدارة الرئيسية		الإجابة
1-1	سياسة تربية الأحياء المائية	
2-1	خطة تنمية تربية الأحياء المائية	
3-1	التدابير التنظيمية لدعم تنمية تربية الأحياء المائية	
	تشمل التدابير التنظيمية ما يلي:	
1-3-1	حقوق الوصول إلى الأراضي والأحواض المائية	
2-3-1	تسجيل مزارع ومفارخ تربية الأحياء المائية	
3-3-1	تحديد أوجه استخدام المناطق (منطقة لتربية الأحياء المائية، أو لاستزراع الأنواع، أو لاحتواء الأمراض)	
4-3-1	قدرة الاستيعاب (قيود مفروضة على كثافة عمليات التربية)	
5-3-1	التقييم والرصد البيئيان	
6-3-1	ضبط الدُفق	
7-3-1	الأعلاف (الأثر البيئي، الجودة، مسائل سلامة الأغذية)	
8-3-1	زريعة الأسماك (المصدر – المصايد الطبيعية، المفارخ – كمسألة بيئية)	
9-3-1	استخلاص المياه	
10-3-1	استخدام الأنواع الغريبة بمقتضى الخطوط التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة أو المنظمة العالمية لصحة الحيوان أو أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي (بما في ذلك العابرة للحدود)	
11-3-1	حركة الحيوانات الحية بمقتضى توجيهات منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان	
12-3-1	الآثار على التنوع البيولوجي	
13-3-1-	مسائل الأسماك الهاربة من المزارع وتعزيز الأرصدة السمكية	
14-3-1	سلامة الأغذية (بموجب الدستور الغذائي)	
15-3-1	استخدام العقاقير والمواد الكيميائية وغيرها	
16-3-1	إدارة الصحة السمكية بموجب توجيهات المنظمة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان	

الجزء 2 آليات الدعم التي تيسر تنفيذ التدابير التنظيمية المدرجة في الجزء 1		الإجابة
1-2	التشاور مع الجهات صاحبة الشأن في صياغة سياسة تربية الأحياء المائية و/أو خطة تنمية تربية الأحياء المائية.	
2-2	مشاركة رابطات المزارعين في تنمية القطاع وإدارته.	
3-2	إدماج تربية الأحياء المائية في تخطيط المناطق الساحلية وإدارتها.	
4-2	إدماج تربية الأحياء المائية في المياه العذبة في إدارة مستجمعات المياه أو تخطيط استخدام الأراضي وتنميتها.	
5-2	إدماج تربية الأحياء المائية في تخطيط التنمية المجتمعية.	
6-2	دراسة وظائف النظم الإيكولوجية في نطاق تخطيط تربية الأحياء	

	المائية وتنميتها (مثل محميات الحياة البرية، تحسين نوعية المياه، الوظائف الاستجمامية، توفير الأكسجين، احتجاز العناصر المغذية، وما إلى ذلك).	
7-2	توافر نظام حوافز للمزارعين بغية استرداد أو إصلاح الموارد المتدهورة بفعل أنشطتهم (مثل مستنقعات المانغروف، والسبخات الملحية، والأراضي المهجورة، والأحواض المائية الملوثة، والتربة المتدهورة، وما إليها)	
8-2	اعتماد ممارسات تؤدي إلى تعزيز استدامة مزارع تربية الأحياء المائية (أي الممارسات الفضلى للإدارة "BMPs " ، والممارسات الجيدة لتربية الأحياء المائية "GAPs "، ومدونات الممارسات، وما إلى ذلك).	
9-2	توافر نظام حوافز للتقليل من الآثار البيئية الضارة.	
10-2	اتجاه إيجابي نحو الاستثمار في بحوث تربية الأحياء المائية.	
11-2	اتجاه إيجابي نحو الاستثمار في أنشطة الإرشاد والتدريب المتعلقة بتربية الأحياء المائية.	

	الجزء 3 **آليات التعزيز التي تكفل النهوض بفعالية التدابير والآليات المدرجة في الجزئين 1 و 2**	**الإجابة**
1-3	إرساء آليات لضمان عدم تضرر سبل كسب العيش في المجتمعات المحلية بسبب تنمية تربية الأحياء المائية.	
2-3	توافر نظام طوعي لمنح الشهادات يعمل على تدعيم ممارسة التربية الرشيدة للأحياء المائية.(الوسم البيئي، الوسم الاجتماعي، الوسم العضوي، الوسم الأخضر، المنشأ المحلي، وما إلى ذلك).	
3-3	تغطية المزارع بخطة للمساعدات الحكومية في حال وقوع الكوارث (اندلاع الأمراض، أي التدمير الإجباري للأرصدة السمكية بفعل تفشي الأوبئة، وما إلى ذلك).	
4-3	تمتع المزارعين العاملين في تربية الأحياء المائية بالقدرة على الحصول على التأمين التجاري.	

القسم الثاني: قدرة الدولة على القيام بما يلي: (1) **تطوير** المعارف، والمعلومات، والتقانات، والمشورات؛ (2) **ترويج اعتمادها** لدعم أنشطة استحداث التدابير المدرجة في القسم الأول، وإنفاذها، وتنفيذها، ورصدها، وتقييمها.

	الجزء 4 **مستوى/درجة القدرة على دعم التدابير المدرجة في القسم 1**	**الإجابة**
1-4	1قدرة نظام البحوث القطري على توفير (المعارف والمعلومات والتقانات والمشورات) لمجالات السياسات والتخطيط والإدارة.	
2-4	قدرة نظم الإرشاد على نشر واستخدام مخرجات نظم البحوث القطرية أو الخارجية لدعم تنمية تربية الأحياء المائية	
3-4	القدرة المحددة (للدولة) بشأن	

	(أ) الإدارة الصحية (ب) الإدارة البيئية (ج) صون التنوع البيولوجي (د) سلامة الأغذية (ه) إدارة النزاعات	
4-4	الاستعداد للتصدي للكوارث	
5-4	الاستعداد لإدارة آثار المخاطر الناجمة عن التغير المناخي	